- **الجمهورية – الاثنين 24.07.2017**
  - وزير الطاقة الإماراتي: زيادة إنتاج النفط الصخري ستضر بالسوق

التفاصيل:

وزير الطاقة الإماراتي: زيادة إنتاج النفط الصخري ستضر بالسوق
صرح وزير الطاقة الإماراتي سهيل المزروعي أن أي زيادة في إنتاج النفط الصخري على المدى القصير ستضر بالسوق.
وقال المزروعي إن "النفط الصخري هو أحد النفوط الرئيسية والمهمة في السوق، والزيادة في إنتاجه خلال فترة قصيرة تضر بميزان السوق، وتضر ما نقوم به في أوبك."
وقال وزير الطاقة الإماراتي إن النفط الصخري "لن يعوض خفض الإنتاج في النفط، الذي قامت به أوبك والأعضاء من خارجها" قبل أشهر.
وأعرب المزروعي عن تفاؤله بشأن نمو الطلب على النفط، قائلا إن "الطلب العالمي على النفط سيشهد ارتفاعا في النصف الثاني من 2017."
وأكد أن الإمارات ملتزمة بمستويات خفض إنتاج النفط، مشيرا إلى أنه من السابق لأوانه التحدث عن خفض إضافي في مستويات الإنتاج.

- **المستقبل – الاثنين 24.07.2017**
  - الحريري يبحث في واشنطن حضّ الشركات الأميركية على المشاركة في المزايدة - منتصف 2018 بداية العصر البترولي.. ولبنان يتقدّم على إسرائيل نفطياً

التفاصيل:

الحريري يبحث في واشنطن حضّ الشركات الأميركية على المشاركة في المزايدة - منتصف 2018 بداية العصر البترولي.. ولبنان يتقدّم على إسرائيل نفطياً
وضع الملف النفطي على نارٍ حامية، مع مشروع «الأحكام الضريبية على الأنشطة البترولية» على ملحق مناقشات الهيئة العامة في مجلس النواب، والتي ستسفر عن اقرارٍ للمشروع الذي أُشبع درساً وتمحيصاً في الحكومة واللجان المشتركة النيابية.
وإذ أعربت مصادر مقربة من الملف النفطي عن أسفها من تمديد جلسات الهيئة العامة التي ارجأت ولادة القانون الضريبي، إلا أنها في المقابل أبدت تفاؤلاً من الحراك السياسي حول الملف الذي وضع على السكة منذ انتخاب العماد ميشال عون رئيساً للبلاد وتشكيل الحكومة الأولى للعهد بزعامة الرئيس سعد الحريري، التي حلت عقدة المرسومين الشهيرة. وبعدها، كرت السبحة سريعاً. ففي 15 أيلول المقبل، سيتم فتح عروض المزايدات التي من المتوقع أن تكون المشاركة فيها كبيرة، إذا ما أقر مشروع القانون المذكور.
وقالت هذه المصادر إن اقرار مشروع القانون الضريبي مهم جداً، على صعيد جذب الشركات الكبيرة، والتي غالباً ما تسأل عن هذا الشق، خصوصاً أن المبالغ التي ستستثمر في عمليات

التنقيب والانتاج ستكون مبالغ فلكية، ولذلك فإن اقرار المشروع من شأنه أن يعزز صدقية لبنان على الصعيد النفطي، في ظل المنافسة الكبيرة التي تخوضها دول الحوض الشرقي لبلدان شرق البحر الأبيض المتوسط.
وأشارت الى أنه من المهم اقرار مشروع القانون، قبل أن تُقَدَّم عروض المزايدة للبلوكات الجاهزة للتلزيم والتي أعلن عنها وزير الطاقة والمياه سيزار أبي خليل، وهي: 1 و4 و8 و9 و10، ضمن دورة التراخيص الأولى للتنقيب عن النفط في المياه البحرية اللبنانية. ولفتت الى ان هذه الأهمية تكمن في الجانب التجاري للعروض لأسباب عدة، أولها المكونات التي يتعلق بها هذا المشروع ولا سيما على صعيد الأتاوة في اتفاقية الاستشكاف والانتاج، وكذلك عناصر المزايدة التي ستقدم الى الانتاج، والضريبة التي تبلغ 20 في المئة كضريبة على أرباح الشركات، بالاضافة الى مجموعة من الضرائب ذات الصلة بالشركات.
وتلفت هذه المصادر الى أن مهلة تقديم طلبات عروض المزايدة هي في 20 من أيلول المقبل، بعدها تجري هيئة ادارة القطاع البترولي تقويماً للعروض يحتاج مدة لا تقل عن شهر، ثم ترفع الى وزير الطاقة والمياه لاجراء المزيد من البحث على العروض، ومن ثم رفع الأمر الى مجلس الوزراء الذي فعلياً يتخذ القرار بالموافقة على الشركات التي ستتقدم الى التلزيمات، وتشمل المرحلة الأولى البلوكات:
ومع دخول لبنان حقبة الاستقرار السياسي والأمني، تلفت هذه المصادر الى أهمية استغلال لبنان وحكومته الأمر سريعاً، لتمرير المشروع النفطي بمكوناته التشريعية والقانونية، ويضاف الى هذا الاستقرار عامل الانخفاض السعري للنفط والغاز عالمياً، والعوامل الجيوسياسية في المنطقة، وكذلك حجم الاستثمارات المطلوبة للبنى التحتية لمشاريع النفط والغاز في البحر، وهي ملائمة للشركات تماماً، حيث إن هذه العوامل متضافرة تجعل الأمر أسهل للبنان، وبالتالي «علينا أن نتخذ القرار لنمضي في مشروعنا النفطي».
ورأت هذه المصادر أن وضع لبنان حالياً «جيد جداً»، خصوصاً أن اسرائيل مددت المهل الزمنية لاعطاء التراخيص الى تشرين الثاني المقبل، وهي تنظر الى التطورات المتسارعة للخطى النفطية في لبنان. ولم يتوانَ وزير اسرائيلي من إعلان أن السبب الذي دعا الكيان الاسرائيلي الى التمهل في عمليات الترخيص هما لبنان وقبرص، وتزامن عمليات المزايدة مع تلك التي كنت ستجريها الدولة المحتلة في التوقيت نفسه تقريباً.
وأشارت الى أن لبنان يخوض المراحل الأخيرة من أهم الملفات، وبالتالي يجب أن تتضافر الجهود وانجاز المطلوب سريعاً ومواكبة التطورات الحاصلة في المنطقة.
ورأت هذه المصادر في زيارة الرئيس الحريري الى الولايات المتحدة، فأل خير، وانها ستعطي دفعاً ايجابياً، متوقعة أن يبحث رئيس الحكومة مع المسؤولين الأميركيين الملف النفطي ولا سيما دعوة الشركات الأميركية للمشاركة في مزايدة الدولة اللبنانية، والمساعدة في اكمال واشنطن مهمتها في الحفاظ على جبهة الحدود الجنوبية علماً أن لبنان قام من جانبه بعملية الترسيم المطلوبة.
وعملياً، تتوقع هذه المصادر أن تبدأ عمليات فتح البلوكات والحفر بدءاً من منتصف 2018، وهو ما يعني عملياً دخول لبنان الى نادي الدول المنتجة للنفط في شرق البحر الأبيض المتوسط.

- **اللواء – الاثنين 24.07.2017**
  - النفط يرتفع قبل اجتماع مشترك مع دول أوبك

التفاصيل:

النفط يرتفع قبل اجتماع مشترك مع دول أوبك
ارتفعت أسعار النفط، الاثنين، بعد تراجعها بشكل كبير في جلسة التعاملات السابقة، بعد أن عززتها توقعات بأن الاجتماع المشترك الذي تعقده دول أوبك وأخرى من خارجها في وقت لاحق اليوم، قد يعالج ارتفاع إنتاج نيجيريا وليبيا، العضوين في أوبك، والمعفيتين حتى الآن من خفض الإنتاج.
ويجتمع وزراء من أوبك ومن دول منتجة للنفط من خارج أوبك في مدينة سان بطرسبرغ الروسية، لبحث اتفاقية خفض الإنتاج 1.8 مليون برميل يوميا حتى نهاية مارس 2018.
وقد توصي اللجنة بحد أقصى مشروط لإنتاج نيجيريا وليبيا من النفط، وذلك حسبما قالت مصادر مطلعة على المحادثات، على الرغم من إبداء بعض المحللين شكوكهم العميقة في أن تقوم المجموعة بمثل هذه الخطوة.
وقال كانيم جوكون، وهو مخطط استراتيجي لمؤسسة أوكاتو شوجي للسمسرة في اليابان، إن "اللجنة قد تصدر بيانا بشأن التعاون في تخفيضات الإنتاج، لكن خفض ليبيا ونيجيريا إنتاجهما يعد أمرا صعبا، نظرا لأن ليبيا بدأت للتو الخروج من أزمتها على سبيل المثال."
ونقلت صحيفة "فاينانشال تايمز" عن وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك قوله، إنه يجب وضع حد أقصى لإنتاج ليبيا ونيجيريا عند استقرار إنتاجهما.
وارتفع سعر خام برنت القياسي تسليم شهر سبتمبر 24 سنتا إلى 48.30 دولار للبرميل بحلول الساعة 03:16 بتوقيت غرينتش الاثنين.
وكان سعر التعاقد قد انخفض عند الإغلاق يوم الجمعة 1.24 دولار أو 2.5 في المئة، بعد توقع شركة استشارية حدوث ارتفاع في إنتاج أوبك خلال يوليو على الرغم من التعهد بكبح جماح الإنتاج.
وارتفع سعر خام غرب تكساس الأميركي الوسيط تسليم شهر سبتمبر 17 سنتا إلى 45.94 دولار.

- **الشرق الاوسط – الاثنين 24.07.2017**
  - توقعات بتباطؤ أرباح شركات تكرير النفط الكورية الجنوبية بسبب انخفاض أسعار النفط\
  - »اجتماع روسيا» لن يناقش وضع سقف لإنتاج ليبيا ونيجيريا النفطي الأمين العام لـ «أوبك» : توازن السوق سيتسارع في النصف الثاني

التفاصيل:

توقعات بتباطؤ أرباح شركات تكرير النفط الكورية الجنوبية بسبب انخفاض أسعار النفط
يتوقع أن تعلن شركات تكرير النفط الكورية الجنوبية بقيادة شركة «إس كيه إنوفيشن»، عن انخفاض أرباحها في الربع الثاني من هذا العام، بسبب هبوط أسعار النفط وانخفاض هوامش التكرير، وفق مصادر رسمية .وطبقا لبيانات جمعت بواسطة «يونهاب إنفوماكس»، ذراع المعلومات المالية لوكالة الأنباء الكورية الجنوبية الرسمية «يونهاب»، فمن المتوقع أن يتراكم صافى أرباح شركة «إس كيه إنوفيشن» ليصل إلى 519 مليار وون (463 مليون دولار أميركي) خلال الفترة بين أبريل (نيسان) إلى يونيو (حزيران) الماضيين بانخفاض عن 626 مليار وون (559 مليون دولار) تحققت في العام الماضي خلال الفترة المماثلة .ووفق ما نشرته الوكالة يتوقع أن يبلغ دخل الشركة من التشغيل 658 مليار وون (588 مليون دولار) للربع الثاني مقارنة مع دخل تشغيل بلغ 12.1 تريليون وون (نحو مليار دولار) في العام السابق .أيضا يتوقع أن تعلن شركة «إس أويل»،

ثالث أكبر شركة تكرير في البلاد، عن ضعف خط أرباحها للربع الثاني مع صافي أرباح يصل إلى 164 مليار وون (نحو 146 مليون دولار)، بانخفاض حاد من أرباح بلغت 444 مليار وون (نحو 397 مليون دولار) في الفترة بين أبريل – يونيو 2016 .وحسب التقرير فقد وضعت شركات الوساطة المالية المحلية دخل تشغيل شركات مصافي النفط للربع الثاني عند 234 مليار وون (209 مليون دولار)، وهو أقل من 641 مليار وون (نحو 573 مليون دولار) من دخل التشغيل التي تحققت في العام السابق .ونقلت الوكالة عن هان سيونج جيه المحلل في شركة «دونجبو» للأوراق المالية قوله إن «الهبوط في أسعار النفط وانخفاض هوامش ربح التكرير وراء الأرباح الأضعف مما كان متوقعا». وأضاف أن «شركات تكرير النفط المحلية عانت أيضاً من تقديرات خسائر مخزوناتها .«لكن المحللين رسموا صورة وردية لمستقبل أرباح شركات تكرير النفط، مستشهدين باحتياطيات التكرير المستقرة .ونقل التقرير عن هوانج يو شيك، المحلل في شركة «إن إتش للاستثمار والأوراق المالية»، قوله إن «ركود الأعمال في الربع الثاني ينظر إليه علي أنه حدث لمرة واحدة .«بينما قال بايك يونج تشان، المحلل في شركة «كيه بي للأوراق المالية»، إن «أسعار النفط العالمية سوف تتراوح بين 45 إلى 50 دولاراً للبرميل خلال الربع الثالث من العام الجاري، ما سيساعد في تضييق خسائر الشركات المقدرة من المخزونات ويؤدي لتحسن هوامش أرباح التكرير .«وفي العام الماضي، حققت شركات التكرير في كوريا الجنوبية أرباحا قياسية كبيرة بسبب تحسن هوامش الفجوة وأرباح المخزون والطلب القوي للمنتجات البتروكيماوية. وسجلت شركات تكرير النفط الأربع الرئيسية مجتمعة دخل تشغيل بلغ 03.8 تريليون وون (نحو 7 مليارات دولار) العام الماضي؛ وهو أعلى رقم سجل مقارنة بأي وقت سابق.

»اجتماع روسيا» لن يناقش وضع سقف لإنتاج ليبيا ونيجيريا النفطي الأمين العام لـ «أوبك» : توازن السوق سيتسارع في النصف الثاني

يجتمع اليوم الاثنين في مدينة سان بطرسبرغ الروسية، 6 وزراء أعضاء في لجنة مشتركة، يمثلون دول منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) والدول خارجها، من أجل مناقشة التطورات حول اتفاق خفض الإنتاج العالمي الذي شاركت فيه 24 دولة من «أوبك» وخارجها .ونقلت وكالة بلومبيرغ عن مصادر مطلعة أن الاجتماع لن يناقش وضع أي سقف على إنتاج ليبيا ونيجيريا رغم أنباء تحدثت عن ذلك، ومنها ما نقلته وكالة «رويترز»، التي بثت خبراً مساء أول من أمس قالت فيه إن الوزراء الستة سيناقشون وضع سقف مشروط على إنتاج هاتين الدولتين .وقالت بلومبيرغ إن الوزراء على الأرجح سيناقشون كيفية احتواء إنتاج ليبيا ونيجيريا من دون وضع سقف؛ حيث أوضحت الدولتان لباقي الدول يوم السبت الماضي في روسيا أنهما ليستا قادرتين على رفع إنتاجهما إلى المستويات المطلوبة حالياً .ومن المتوقع أن تناقش اللجنة الوزارية عدة سيناريوهات لتعديل وتطوير اتفاق خفض الإنتاج، خصوصا أن أسعار النفط حالياً غير مرضية لجميع الدول المشاركة في الاتفاق ولا تعكس حجم التخفيضات التي قدمتها هذه الدول .وترأس الكويت اللجنة الوزارية المشتركة لـ«أوبك» والدول غير الأعضاء التي تراقب مستوى الالتزام باتفاق خفض إنتاج النفط 8.1 مليون برميل يومياً. وبدأت التخفيضات في يناير (كانون الثاني) 2017 وتستمر حتى مارس (آذار) 2018. وللجنة الوزارية تقديم توصيات لـ«أوبك» ومنتجي النفط الآخرين لتعديل الاتفاق إذا اقتضت الضرورة. وتضم اللجنة في عضويتها كلا من روسيا وعمان من خارج «أوبك «والجزائر وفنزويلا من «أوبك .« وتشارك السعودية في الاجتماعات لكونها تترأس المؤتمر الوزاري لـ«أوبك» هذا العام .ليبيا ونيجيريا غير جاهزتين واجتمع أول من أمس في سان بطرسبرغ أعضاء اللجنة الفنية للدول الخمس الأعضاء في لجنة مراقبة الإنتاج. ولا يشارك الوزراء في اجتماع اللجنة الفنية. وشارك محافظ نيجيريا في «أوبك» عمر فاروق إبراهيم، إضافة إلى رئيس مؤسسة النفط الليبية مصطفى صنع الله، في الاجتماع .وأبلغت نيجيريا اللجنة الفنية أنها لن تزيد إنتاجها على مستوى 8.1 مليون

برميل يومياً حتى نهاية اتفاق «أوبك» لأن إنتاجها لا يزال متذبذباً. وأبلغت ليبيا الاجتماع بأنها لن تنضم إلى الاتفاق، إلا إذا وصل إنتاجها لمستوى 25.1 مليون برميل يومياً حالياً. وقالت على لسان ممثلها إنها لا تستطيع المحافظة على الإنتاج عند مستوياته الحالية التي تدور بين مليون و1.1 مليون برميل يوميا .وكانت وكالة «رويترز» قد نقلت عن مصادر مطلعة أن لجنة المراقبة الوزارية المشتركة بين «أوبك» والمنتجين غير الأعضاء قد توصي بفرض سقف مشروط على إنتاج النفط النيجيري والليبي اليوم الاثنين .ونقلت عن المصادر أيضا أن نيجيريا مستعدة لفرض سقف إذا استطاعت المحافظة على الإنتاج مستقرا عند 8.1 مليون برميل يوميا لمدة 90 يوما. وأن اللجنة الوزارية المشتركة قد تبحث تعميق التخفيضات اليوم الاثنين، لكن هناك حاجة لمزيد من الدراسات .وأعلنت الأمانة العامة لـ«أوبك» في بيان صحافي أمس أن وزير الطاقة السعودي خالد الفالح التقى ممثلي ليبيا ونيجيريا في سان بطرسبرغ يوم السبت؛ كلا على حدة، واطلع الفالح على خطط البلدين لرفع الإنتاج وتطوراتهما. وقال البيان إن الفالح قطع إجازته السنوية من أجل حضور الاجتماع الوزاري للجنة في روسيا .تحديات للاتفاق وأوضح بيان «أوبك» أن وزير النفط الكويتي عصام المرزوق الذي يترأس الاجتماع الوزاري أجرى اتصالات كثيرة مع الوزراء في «أوبك» وخارجها خلال عطلة نهاية الأسبوع من أجل مناقشة تطورات السوق في النصف الثاني، وواصل مشاوراته مع الوزراء أمس الأحد .وسبق أن قال المرزوق إن الدول الرئيسية المنتجة للخام ستناقش اتفاق خفض الإمدادات العالمي، وتراجع أوضاع السوق، بالإضافة إلى دراسة أي مقترحات بخصوص الاتفاق .وأبلغ المرزوق وكالة الأنباء الكويتية الجمعة الماضي أن الاجتماع سيناقش «الخطوات المستقبلية للاستمرار في تنفيذ الاتفاق، وأي اقتراحات من الدول الأعضاء». وستحيل اللجنة أي توصيات توافق عليها إلى الدول الأعضاء. ولا يزال موضوع عدم التزام «أوبك» بالكمية المحددة بالاتفاق تحديا كبيرا لنجاحه. وما زالت أسعار «خام برنت» دون مستوى 50 دولاراً للبرميل المهم، بفعل بواعث القلق من ارتفاع إمدادات المنظمة رغم تعهدها بخفض الإنتاج في مسعى لتقليص المعروض بالسوق .ويوم الجمعة الماضي تراجعت أسعار النفط بعد أن توقع تقرير لشركة استشارية ارتفاع إنتاج «أوبك» في يوليو (تموز) الحالي رغم تعهد المنظمة بكبح الإنتاج، مما جدد المخاوف في السوق من استمرار تخمة المعروض من الخام .وقالت «بترولوجيستكس» التي ترصد توقعات معروض «أوبك»، إن إنتاج المنظمة من الخام سيزيد 145 ألف برميل يوميا هذا الشهر ليتجاوز الإجمالي 33 مليون برميل يوميا .وتراجعت نسبة التزام «أوبك» بالاتفاق إلى 78 في المائة في يونيو (حزيران) الماضي بفعل إنتاج أعلى من المسموح به من الجزائر والإكوادور والغابون والعراق والإمارات العربية المتحدة وفنزويلا، الأمر الذي قلص أثر الالتزام القوي للسعودية والكويت وقطر وأنغولا، حسبما ذكرت وكالة الطاقة الدولية الأسبوع الماضي .تصريحات باركيندو قال الأمين العام لمنظمة «أوبك» محمد باركيندو، أمس، إن توازن سوق النفط يتقدم على نحو أبطأ من المتوقع، لكنه سيتسارع في النصف الثاني من العام .وقال باركيندو للصحافيين في مدينة سان بطرسبرغ الروسية: «نحن متأكدون من أن عملية استعادة التوازن ربما تمضي بوتيرة أبطأ مما كان متوقعا، لكنها تمضي قدما .من المنتظر أن تتسارع في النصف الثاني .«وأشار باركيندو إلى النمو القوي للطلب على النفط والالتزام بالاتفاق العالمي بين «أوبك» ودول من خارجها بخفض الإنتاج، إضافة إلى تراجع المخزونات في الولايات المتحدة، بوصفها أسبابا للتسارع المتوقع في استعادة السوق توازنها .وقال وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك، أمس، إن منتجين رئيسيين للنفط بمنظمة «أوبك» وخارجها سيناقشون الوضع في دول منتجة من بينها ليبيا ونيجيريا في اجتماع يعقد الاثنين. وسرت تكهنات في أسواق النفط بأن الاجتماع ربما يطلب من ليبيا ونيجيريا الانضمام إلى اتفاق خفض الإنتاج المعفتين منه حاليا. وقال نوفاك إن إنتاج روسيا من الخام منخفض نحو 300 ألف برميل يوميا منذ أكتوبر (تشرين الأول).

- **الشرق – الاثنين 24.07.2017**
  - الكويت فقدت 300 الف برميل من طاقتها بعد اتفاق «أوبك» على خفض الانتاج

التفاصيل:

الكويت فقدت 300 الف برميل من طاقتها بعد اتفاق «أوبك» على خفض الانتاج
كشف مصدر نفطي مسؤول ان الكويت فقدت 300 الف برميل يوميا من طاقتها التصديرية للنفط الخام وذلك منذ تقليص الانتاج إلى نحو 2.7 مليون برميل يوميا، لتصل إلى المستوى المستهدف لإنتاجها في إطار اتفاق منظمة «أوبك» على خفض الإمدادات النفطية الذي بدأ العمل فيه من كانون الثاني الماضي بحسب الأنباء الكويتية.
وذكر المصدر أن محفظة الكويت التصديرية من النفط الخام كانت في حدود 2.3 مليون برميل يوميا قبل 2017 وتم تخفيضها الى مليوني برميل اعتبارا من كانون الثاني الفائت، مشيرا الى ان الكويت خاطبت العديد من العملاء النفطيين لاحداث توازن في العقود ومواعيد تسلم الشحنات للحيلولة دون فقدان اي عقود طويلة الامد قد تؤثر على الحصص التسويقية.
وذكر ان انتاج الكويت الكلي انخفض من مستوى 3.2 ملايين برميل الى 2.7 مليون برميل، مشيرا الى ان تكرير النفط الخام انخفض الى 700 الف برميل يوميا.ووفقا لحسبة اجرتها «الأنباء»، فان الكويت فقدت طاقة تصديرية خلال 7 أشهر بحوالي 63 مليون برميل ووفقا لمتوسط سعر النفط الكويتي خلال تلك الفترة والمحدد عند 49 دولارا للبرميل فإن الكويت خسرت نحو 3 مليارات دولار مقابل الالتزام بخفض الانتاج. مع الاخذ بعين الاعتبار انه لولا اتفاق تخفيض الانتاج لانهارت الأسعار إلى مستويات متدنية عن الاسعار الحالية والتي حددها وزير النفط الكويتي عصام المرزوق بـ 25 دولارا للبرميل، ومع الهبوط الكبير الذي أصاب أسعار النفط في 2016 وصل سعر برميل الخام الكويتي إلى نحو 19 دولارا، في حين يدور حاليا حول 45 دولارا.
وبموجب الاتفاق الذي جرى التوصل إليه في فيينا نهاية العام الماضي لخفض إنتاج المنظمة بواقع 1.8 مليون برميل يوميا، تعهدت الكويت بتقليص إنتاجها بمقدار 131 ألف برميل يوميا، ويسري الاتفاق حتى اذار 2018.لكن قد تحقق الكويت نصرا في ميزانيتها الحالية 2017 /2018 في زيادة الايرادات مقارنة بالعام الماضي، ومن المرجح أن تدفع امكانية زيادة الايرادات أوبك الى التمسك بتخفيضات الانتاج بل وزيادتها.
وواصلت أسعار النفط اتجاهها النزولي عقب الخسائر التي سجلتها خلال شهر يوليو الجاري متأثرة بدلائل واسعة على استمرار تخمة معروض الوقود رغم جهود «أوبك» الرامية إلى تقليص الفجوة بين العرض والطلب في السوق، وتجاهلت أسعار النفط التوترات الجيوسياسية المتزايدة في الشرق الأوسط حيث تبدد أي قلق حقيقي بشأن الإمدادات بفعل الفائض المستمر منذ 5 سنوات.

- **الدبار – الاثنين 24.07.2017**
  - نوفاك: بلدان "أوبك+" تلتزم بنسبة 100 بالمئة في اتفاق تقليص الإنتاج

التفاصيل:

نوفاك: بلدان "أوبك+" تلتزم بنسبة 100 بالمئة في اتفاق تقليص الإنتاج
أعلن وزير الطاقة الروسي، ألكسندر نوفاك، اليوم الإثنين، أن التزام بلدان "أوبك+" باتفاق تقليص الإنتاج بعد 6 أشهر، قريب من مستوى 100 بالمئة.

وقال نوفاك، خلال جلسة اللجنة الوزارية لمراقبة تنفيذ اتفاق التقليص، اليوم، "البلدان أبدت مستوى غير مسبوق من الانضباط والالتزام، الذي اقترب من مستوى 100 بالمئة في غضون ستة أشهر، وحتى أن بعض البلدان أكثر من 100 بالمئة".
وأشار نوفاك إلى أن "أوبك+" تمكنت بفضل اتفاق تقليص الإنتاج من إزاحة 350 مليون برميل نفط من السوق.
ونوه نوفاك إلى أن الدول المشاركة بالاتفاق تمكنت من الحد من وفرة المخزون من النفط والمنتجات النفطية الخام، قائلاً "انخفض هذا الرقم في دول منظمة التعاون الاقتصادي، من بداية العام بنسبة 90 مليون برميل، وأيضا يوجد تراجع في مخزونات التخزين العائمة".
يذكر أن دول "أوبك" ودول من خارجها توصلت في اجتماعها، يوم 30 تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، إلى اتفاق يقضي بخفض حجم إنتاجها من النفط بنحو 1.8 مليون برميل يوميا، اعتبارا من مطلع عام 2017، إلى 32.5 مليون برميل يوميا، بينما اتفقت الدول من خارج المنظمة على أن يبلغ حجم التخفيض الإجمالي لإنتاجها من النفط 558 ألف برميل يوميا، منها 300 ألف برميل من جانب روسيا.
وأبرم الاتفاق حتى النصف الأول للعام الجاري مع إمكانية التمديد، وفي 25 أيار/مايو الحالي، تم تمديد الاتفاق لتسعة أشهر إضافية- حتى نهاية آذار/مارس عام 2018.

- **الحياة – الاثنين 24.07.2017**
  - «أوبك» تتوقع تسارع توازن سوق النفط في النصف الثاني من السنة
  - النفط يرتفع قبل اجتماع المنتجين

التفاصيل:

«أوبك» تتوقع تسارع توازن سوق النفط في النصف الثاني من السنة

لا يُستبعد أن تطلب لجنة «أوبك» الوزارية المعنية بمراقبة تطبيق اتفاق خفض إنتاج النفط التي تجتمع اليوم في سان بطرسبورغ الروسية، من ليبيا ونيجيريا الانضمام إلى الاتفاق، وهما معفيتان منه حالياً.
وعشية الاجتماع صدرت مواقف حول تطور أسواق النفط وتوقعات مساراتها، إذ أعلن الأمين العام لـ «منظمة الدول المصدرة للنفط» (أوبك) محمد باركيندو أمس، أن «توازن سوق النفط يتقدم على نحو أبطأ من المتوقع لكن يمضي قدماً»، مرجحاً «تسارعه في النصف الثاني من السنة». وأشار في تصريح إلى الصحافيين، إلى «النمو القوي للطلب على النفط الذي سيسجل مليوني برميل يومياً في النصف الثاني، والتزام الاتفاق العالمي بين «أوبك» ودول من خارجها خفض الإنتاج، إضافة إلى تراجع المخزون في الولايات المتحدة، كأسباب للتسارع المرتقب في استعادة السوق توازنها».
في سياق متصل، أكد وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك، أن موسكو «التزمت اتفاق خفض إنتاج النفط، ليبلغ متوسط انتاجها 10.947 مليون برميل يومياً في تموز (يوليو) الجاري».وعن التزام خفض 300 ألف برميل يومياً وفقاً للاتفاق مع دول «أوبك»، قال «وصلنا حالياً إلى تقليص إنتاج النفط بمقدار 300 ألف برميل يومياً مقارنة بمستويات إنتاج تشرين الأول (أكتوبر)، وذلك منذ بداية أيار (مايو) الماضي، حتى بلغ هذا الشهر نحو 10.947 مليون برميل يومياً».

واتفقت «أوبك» مع منتجي الخام الكبار من خارج المنظمة وفي مقدمهم روسيا، على خفض إنتاجها النفطي بما مجموعه 1.8 مليون برميل يومياً عند مستويات تشرين الأول، منها 300 ألف برميل يومياً حصة روسيا، ومُدد الاتفاق في أيار تسعة أشهر أخرى حتى نهاية آذار (مارس) 2018.
وأوضح نوفاك أن منتجين رئيسيين للنفط في المنظمة وخارجها «سيناقشون الوضع في دول منتجة من بينها ليبيا ونيجيريا في اجتماع يُعقد اليوم».
ولم تستبعد مصادر مطلعة، أن توصي لجنة المراقبة الوزارية المشتركة بين «أوبك» والمنتجين غير الأعضاء، بفرض سقف مشروط على إنتاج النفط النيجيري والليبي». وأوضحت أن نيجيريا «مستعدة لفرض سقف إذا استطاعت الحفاظ على الإنتاج مستقراً عند 1.8 مليون برميل يومياً لمدة 90 يوماً. ورأى مصدر أن ليبيا «لا تستطيع الحفاظ على الإنتاج عند مستوياته الحالية التي تتراوح بين مليون و1.1 مليون برميل يومياً». وافترض أن «تبحث اللجنة الوزارية المشتركة في تعميق الخفوضات اليوم، لكن توجد حاجة إلى مزيد من الدراسات». ويشارك في اجتماع اليوم، ستة وزراء من دول منتجة للنفط من «أوبك» وخارجها لمناقشة توقعات السوق ودرجة التزام خفض الإنتاج.
وكان وزير النفط الكويتي عصام المرزوق، وصف أول من أمس، التزام الدول الأعضاء وغير الأعضاء في المنظمة خفض الإنتاج بأنه «جيّد»، ملمحاً إلى إمكان حدوث خفض أكبر للإنتاج. وقال للصحافيين، إن لجنة فنية من دول «أوبك» والبلدان غير الأعضاء «تشعر بالرضى إزاء التقارير الواردة من ليبيا ونيجيريا».

النفط يرتفع قبل اجتماع المنتجين

ارتفعت أسعار النفط اليوم (الإثنين) بعد تراجعها بشكل كبير في جلسة التعاملات السابقة بعدما عززتها توقعات بأن الاجتماع المشترك الذي تعقده دول «أوبك» وأخرى من خارجها في وقت لاحق اليوم قد يعالج ارتفاع إنتاج نيجيريا وليبيا العضوين في «أوبك» والمعفيتين حتى الآن من حملة خفض الإنتاج.
ويتجمع وزراء من «أوبك» ومن دول منتجة للنفط من خارج «أوبك» في مدينة سان بطرسبرغ الروسية اليوم، لبحث اتفاقية خفض الإنتاج 1.8 مليون برميل يومياً حتى نهاية آذار (مارس) 2018.
وتوصي اللجنة بحد أقصى مشروط لإنتاج نيجيريا وليبيا من النفط وفقاً لمصادر مطلعة على المحادثات على رغم إبداء بعض المحللين تشككهم العميق في أن تقوم المجموعة بمثل هذه الخطوة.
وقال المخطط استراتيجي لمؤسسة «أوكاتو شوغي» للسمسرة في اليابان كانيم جوكون إن «اللجنة قد تصدر بياناً في شأن التعاون في خفوضات الإنتاج، ولكن خفض ليبيا ونيجيريا إنتاجهما يعد أمراً صعباً نظراً لأن ليبيا بدأت للتو الخروج من الحرب الأهلية على سبيل المثال».
من جهته، قال وزير الطاقة السعودي خالد الفالح اليوم إن «نمو الطلب على النفط يكفي وزيادة لتعويض أثر ارتفاع إنتاج النفط الأميركي في 2018»، وإنه سيفضي إلى «تحسن» الأوضاع بأسواق الخام.
وأضاف الفالح أن «أوبك وشركاءها غير الأعضاء مثل روسيا، مستعدون لأخذ إجراءات إضافية للمساعدة في استعادة التوازن بالسوق، والقضاء على واحدة من أسوأ حالات تخمة المعروض على الإطلاق».
وذكر أن السوق واجهت ضغوطاً في الأسابيع الأخيرة، بسبب تراجع التزام «أوبك» بالخفوضات وزيادة إنتاج ليبيا ونيجيريا المعفيتين من قيود الإنتاج. وتابع أن «أوبك مستعدة لمواجهة تلك التحديات بشكل مباشر».
ونقلت صحيفة «فاينانشال تايمز» عن وزير الطاقة الروسي الكسندر نوفاك قول،ه إنه «يجب وضع حد أقصى لإنتاج ليبيا ونيجيريا عند استقرار إنتاجهما».

وارتفع سعر خام «برنت» القياسي تسليم شهر أيلول (سيتمبر) 24 سنتاً إلى 48.30 دولار للبرميل اليوم، وارتفع سعر خام «غرب تكساس» الأميركي الوسيط تسليم أيلول (سبتمبر) 17 سنتاً إلى 45.94 دولار.
وانخفض سعر التعاقد عند الإغلاق الجمعة الماضي 1.24 دولار أو 2.5 في المئة بعد توقع شركة استشارية حدوث ارتفاع في إنتاج «أوبك» خلال تموز (يوليو) الجاري على رغم التعهد بكبح جماح الإنتاج.
ومن جهة ثانية، أظهرت بيانات من الجمارك الصينية اليوم أن روسيا شحنت 5.22 مليون طن من النفط الخام (ما يعادل 1.27 مليون برميل يومياً)، إلى الصين في حزيران (يونيو) الماضي بزيادة 27 في المئة على أساس سنوي.
وبهذا تظل روسيا أكبر مورد للنفط الخام إلى الصين للشهر الرابع على التوالي وفقاً للأرقام.
وزادت شحنات حزيران (يونيو) الماضي من ثاني أكبر مورد أنغولا 10.6 في المئة عنها قبل سنة لتصل إلى مليون برميل يومياً، في حين انخفضت صادرات الخام السعودية إلى الصين 15.8 في المئة إلى 936 ألفاً و607 براميل يومياً.
ونما حجم الشحنات القادمة من العراق 47 في المئة مقارنة به قبل عام إلى 834 ألفاً و788 برميلاً يومياً في حين قفزت الإمدادات من البرازيل 118 في المئة إلى 689 ألفاً و969 برميلاً يومياً.

- **الحياة – الاحد 23.07.2017**
  - توازن سوق النفط يتسارع في النصف الثاني من العام
  - مصر تستثمر 750 مليون دولار للتنقيب عن النفط في البحر الأحمر

التفاصيل:

توازن سوق النفط يتسارع في النصف الثاني من العام
قال الأمين العام لـ «منظمة الدول المصدرة للنفط» (أوبك) محمد باركيندو اليوم (الأحد)، إن «توازن سوق النفط يتقدم على نحو أبطأ من المتوقع، لكنه سيتسارع في النصف الثاني من العام».
وأضاف باركيندو للصحافيين في مدينة سان بطرسبرغ الروسية «نحن متأكدون من أن عملية استعادة التوازن ربما تمضي بوتيرة أبطأ مما كان متوقعاً لكنها تمضي قدماً. من المنتظر أن تتسارع في النصف الثاني».
وأشار إلى النمو القوي للطلب على النفط والالتزام بالاتفاق العالمي بين «أوبك» ودول من خارجها على خفض الإنتاج، إضافة إلى تراجع المخزونات في الولايات المتحدة لاعتبارها أسباب للتسارع المتوقع في استعادة السوق توازنها.

مصر تستثمر 750 مليون دولار للتنقيب عن النفط في البحر الأحمر
أعلنت وزارة البترول المصرية أن شركة «جنوب الوادي المصرية القابضة للبترول» (جنوب) وشركتي «شلمبرغر» الأميركية و«تي جي أس» الإنكليزية، وقعتا عقدين لتنفيذ مشروعين لتجميع بيانات جيوفيزيقية في المياه الاقتصادية المصرية في البحر الأحمر ومنطقة جنوب مصر، باستثمارات تجاوزت 750 مليون دولار.

وقال وزير البترول والثروة المعدنية طارق الملا في بيان، إن «اتفاق ترسيم الحدود البحرية في البحر الأحمر مع السعودية يتيح لمصر بدء النشاط البترولي في هذه المنطقة للمرة الأولى، خصوصاً أنها منطقة بكر، ولم تشهد نشاطاً بترولياً سابقاً باستثناء خليج السويس».
ولفت إلى أن «الاتفاق سيتيح لقطاع البترول طرح مزايدات للبحث عن الثروات البترولية، واستغلالها في المياه الاقتصادية المصرية في البحر الأحمر، وهو ما لم يكن ممكناً في السابق».
وأكد الملا «ضرورة الإسراع في المشروع المخطط تنفيذه خلال سنة وتقسيمه إلى مراحل من دون الانتظار حتى إنجازه، كي تتمكن الوزارة من طرح مزايدات عالمية للبحث عن البترول والغاز في المياه الاقتصادية المصرية في البحر الأحمر وجنوب مصر».
ووقع العقدين رئيس شركة «جنوب» شريف سوسة والمدير الإقليمي لشركة «شلمبرغر» حسين فؤاد الغزاوي والمدير الإقليمي لشركة «تي جي أس» سيمون بوين. وأوضح سوسة أن «العقد الأول أسند إلى تحالف شركتي «تي جي أس» و«شلمبرغر» (ويسترن جيكو) لتنفيذ مشروع تجميع البيانات الجيوفيزيقية في المياه الاقتصادية في البحر الأحمر، والعقد الثاني إلى شركة «تي جي أس» لتجميع البيانات في منطقة جنوب مصر». وذكر أن المشروعين «سيتيحان لشركة «جنوب» تحقيق أهداف مهمة، تتمثل في تسويق هذه المناطق في شكل أفضل من خلال خطة عمل لمدة خمس سنوات، تطرح فيها أكثر من مزايدة عالمية بمعاونة الشركاء».
وأعلنت «ويسترن جيكو» رغبتها في العمل في هذا المشروع، الذي سيفتح المجال لكشف إمكانات البحر الأحمر أمام العالم. وأكدت التزامها الإسراع في تنفيذ المشروع، خصوصاً أنها تملك الإمكانات والتكنولوجيا اللازمة لتحقيق ذلك.
إلى ذلك، ناقش الملا مع الرئيس الجديد لـ «مؤسسة فلور» الهندسية العالمية لمنطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا آل كولينز، سبل دعم التعاون بين الجانبين والاستفادة من خبرة المؤسسة في مجال الإنشاءات والتصاميم الهندسية في مشاريع البترول والغاز والتعدين.
وبحثا في إستراتيجية المؤسسة إقليمياً ودولياً ومجالات أعمالها في مصر، والتعاون القائم مع شركة «إنبي» ورغبتها في التعاون مع شركة «بتروجت» من خلال كونسورتيوم مشترك.

- **جريدة الحريدة – الاثنين 24.07.2017**
  - المرزوق مشيداً بالالتزام «غير المسبوق» بخفض الانتاج النفطي: «الاحتياط التجاري» انخفض إلى 90 مليون برميل
  - روسيا أكبر مورد للنفط الخام إلى الصين في يونيو

التفاصيل:

المرزوق مشيداً بالالتزام «غير المسبوق» بخفض الانتاج النفطي: «الاحتياط التجاري» انخفض إلى 90 مليون برميل

المرزوق مع الأمين العام لمنظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» محمد باركيندو خلال اجتماع لجنة المراقبة الوزارية الرابعة للمنظمة

أشاد رئيس اللجنة الوزارية المشتركة لمراقبة اتفاق خفض النفط وزير النفط والكهرباء والماء الكويتي عصام المرزوق اليوم الاثنين بالالتزام «غير المسبوق» بخفض الانتاج من قبل الدول المعنية باتفاقية التعاون.

وأثنى المرزوق في كلمة ألقاها خلال الاجتماع الوزاري للجنة على الانجازات التي حققتها اللجنة خلال الفترة الماضية، موضحاً أن المهام القائمة أمام اللجنة تتمثل في مواصلة العمل على تحقيق الاستقرار في الأسواق النفطية.
وقال إن هذا الالتزام يعكس رغبة صادقة بمواصلة العمل على إعادة الاحتياط إلى مستوياته المتوسطة الأمر الذي أدى إلى خفض مستوى الاحتياط التجاري إلى 90 مليون برميل العام الحالي.
وأضاف أن معدل احتياط النفط انخفض في شهر يونيو بحجم 15 مليون برميل مقارنة بشهر مايو الماضي، منوهاً بقيام بعض الدول بخفض انتاجها من النفط أكثر مما هو مقرر في الاتفاقية.
ولفت إلى أن حجم الاحتياط لدى الدول المستهلكة مازال يزيد على المعدل بحوالي 250 مليون برميل بالرغم من خفض الانتاج المتواصل إضافة إلى استمرار تقلب أسعار النفط.
وشدد المرزوق على ضرورة العمل من أجل ضمان الاستقرار في الأسواق النفطية، مؤكداً ضرورة التحلي بالصبر لانجاز مهام ضمان الاستقرار.
وذكر أن تنفيذ إعلان التعاون الذي تطول مدته لتسعة شهور مازال في بدايته متوقعاً وصول حجم الطلب على النفط إلى ما يقارب المليوني برميل يومياً خلال الربعين الثاني والثالث من العام الحالي.
وأفاد بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستكون خلال هذه الفترة من أكبر المستهلكين للنفط بالرغم من أن حجم الاحتياط لديها
سيشهد تناقصاً.
ومن جانبه، أشاد وزير الطاقة الروسي الكسندر نوفاك في كلمة مماثلة بالجهود التي أدت إلى خفض انتاج النفط قائلاً أن الاستقرار الذي تحقق في هذا المجال أدى إلى زيادة الاستثمارات في الصناعة النفطية بعد فترة من التردد.
ولفت إلى أن السوق النفطية لا تزال تعاني من بعض التقلبات بالرغم من الانجازات التي حققتها لجنة الرقابة على خفض الانتاج.
وذكر أن اللجنة أظهرت قدرة على التعامل بنجاح في معالجة المشاكل التي تظهر في مجال صلاحياتها.
ومن جانبه، استعرض رئيس الدورة الحالية لمنظمة الدول المصدرة للنفط وزير البترول السعودي خالد الفالح تطورات الوضع في الأسواق النفطية العالمية.
ولفت إلى التحديات والمخاطر التي تكتنف القطاع النفطي، مشيراً إلى زيادة الانتاج في بعض الدول والنفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية.
ووصف الفالح الانجازات التي حققتها جهود خفض الانتاج بأنها «عظيمة»، مشيراً في الوقت نفسه إلى وجود جهات مازالت تعمل بنشاط في السوق النفطية.
وتوقع الفالح أن يزداد الطلب على النفط في المستقبل المنظور مشيراً في الوقت نفسه إلى بروز عدة عوامل أدت إلى انخفاض حجم الاحتياطي في العديد من الدول ومنها الولايات المتحدة الأمريكية التي انخفض فيها الاحتياطي من 500 مليون برميل إلى 490 مليون.

روسيا أكبر مورد للنفط الخام إلى الصين في يونيو

أظهرت بيانات من الجمارك الصينية اليوم الاثنين أن روسيا شحنت 5.22 مليون طن من النفط الخام، بما يعادل 1.27 مليون برميل يوميا، إلى الصين في يونيو حزيران بزيادة 27 بالمئة على أساس سنوي.
وبهذا تظل روسيا أكبر مورد للنفط الخام إلى الصين للشهر الرابع على التوالي وفقا للأرقام.

وزادت شحنات يونيو حزيران من ثاني أكبر مورد أنجولا 10.6 بالمئة عنها قبل سنة لتصل إلى مليون برميل يوميا في حين انخفضت صادرات الخام السعودية إلى الصين 15.8 بالمئة إلى 936 ألفا و607 براميل يوميا.
ونما حجم الشحنات القادمة من العراق 47 بالمئة مقارنة به قبل عام إلى 834 ألفا و788 برميلا يوميا في حين قفزت الإمدادات من البرازيل 118 بالمئة إلى 689 ألفا و969 برميلا يوميا.

- **صحيفة الإقتصادية – الاثنين 24.07.2017**

- أمين «أوبك»: توازن سوق النفط سيتسارع في النصف الثاني
- ضوابط لإنتاج النفط الليبي والنيجيري على طاولة «لجنة المراقبة» في بطرسبورج اليوم
- وزير الطاقة : لا مناقشة لتعميق خفض الإنتاج في اجتماع أوبك والمستقلين
- الغاز الطبيعي المضغوط بديل ممكن للديزل في وقود السيارات
- روسيا أكبر مورد للنفط الخام إلى الصين في يونيو

التفاصيل:

أمين «أوبك»: توازن سوق النفط سيتسارع في النصف الثاني
ذكر محمد باركيندو الأمين العام لمنظمة أوبك أمس، أن توازن سوق النفط يتقدم على نحو أبطأ من المتوقع لكنه سيتسارع في النصف الثاني من العام.
وقال باركيندو للصحافيين في مدينة سان بطرسبرج الروسية "نحن متأكدون من أن عملية استعادة التوازن ربما تمضي بوتيرة أبطأ مما كان متوقعا لكنها تمضي قدما. من المنتظر أن تتسارع في النصف الثاني."
وأشار باركيندو إلى النمو القوي للطلب على النفط والالتزام بالاتفاق العالمي بين "أوبك" ودول من خارجها على خفض الإنتاج إضافة إلى تراجع المخزونات في الولايات المتحدة كأسباب للتسارع المتوقع في استعادة السوق توازنها.
من جهتها، قالت مصادر مطلعة إن لجنة المراقبة الوزارية المشتركة بين "أوبك" والمنتجين غير الأعضاء قد توصي بفرض سقف مشروط على إنتاج النفط النيجيري والليبي اليوم.
وأوضحت المصادر أن نيجيريا مستعدة لفرض سقف إذا استطاعت المحافظة على الإنتاج مستقرا عند 1.8 مليون برميل يوميا لمدة 90 يوما، وفقا لـ"رويترز."
وأكد مصدر أن من المعتقد أن ليبيا لا تستطيع المحافظة على الإنتاج عند مستوياته الحالية التي تدور بين مليون و1.1 مليون برميل يوميا. وأضاف أن اللجنة الوزارية المشتركة قد تبحث تعميق التخفيضات يوم الإثنين لكن هناك حاجة إلى مزيد من الدراسات.

ضوابط لإنتاج النفط الليبي والنيجيري على طاولة «لجنة المراقبة» في بطرسبورج اليوم
تنطلق اليوم في مدينة سان بطرسبورج الروسية أعمال الاجتماع الوزاري الخماسي للجنة مراقبة اتفاق خفض الإنتاج وذلك في إطار الاجتماعات الدورية للجنة مراجعة اتفاق فيينا وتقييم دوره في

استعادة التوازن في السوق ودراسة حجم المنافسة والتحديات التي يواجهها من قبل إنتاج الدول غير المشاركة في الاتفاقية، وتباطؤ تحسن أسعار النفط.
وبدأت السبت الماضي أعمال اللجنة الفنية الخاصة بتقييم الاتفاق بمشاركة خبراء وتقنيين من الدول الأعضاء في اللجنة وهي السعودية بصفتها رئيس "أوبك" وكل من الكويت وروسيا والجزائر وفنزويلا وسلطنة عمان إلى جانب مشاركة ليبيا ونيجيريا لأول مرة بعد دعوتهما للاجتماع على أثر الطفرة التي سجلها إنتاج البلدين في شهر يونيو الماضي.
وتترقب السوق نتائج الاجتماع ويأمل المعنيون بسوق النفط أن يقدم الاجتماع ما يدعم استقرار السوق خاصة مع إغلاق الأسبوع الماضي على خسائر سعرية حادة كما يأمل آخرون في التوصية بتعميق تخفيضات الإنتاج من أجل مقاومة تأثير الزيادات المقابلة وعلى رأسها الإنتاج الأمريكي.
وفي سياق متصل، توقع محللون ومختصون نفطيون استمرار تقلبات أسعار النفط خلال الأسبوع الجاري نتيجة تعرض الأسعار لعدة عوامل قوية متضادة التأثير وهو ما أدى أيضا إلى اختتام تعاملات الأسبوع الماضي على خسائر سعرية بنحو 2.5 في المائة، مع ترجيح تسجيل ارتفاعات سعرية في حالة توصل اجتماع بطرسبورج إلى توصيات جديدة لتعزيز الاستقرار في السوق.
ويعد استمرار تدفقات الإنتاج الصخري الأمريكي من العوامل المستمرة في التأثير السلبي على الأسعار، وذلك بالتزامن مع تسجيل منظمة أوبك زيادات في مستوى الإنتاج في يونيو، ومن المتوقع أن تستمر في شهر يوليو الجاري، بسبب وجود انخفاض محدود في نسبة الالتزام بخفض الإنتاج إلى جانب تسجيل زيادة واسعة في إنتاج الدول المعفاة من الاتفاقية وهى ليبيا ونيجيريا.
وفي هذا الإطار، أكد لـ"الاقتصادية"، جوي بروجي مستشار شركة "توتال" الدولية العملاقة للطاقة، أن موافقة اللجنة الوزارية على إدراج موضوع تعميق التخفيضات خلال اجتماعها في مدينة سان بطرسبورج يبث أجواء جديدة من الثقة في السوق، ومن المؤكد أنه سيدعم الأسعار بشكل جيد خلال الأسبوع الجاري، خاصة إذا تم اتخاذ قرار أو توصية للاجتماع الوزاري الموسع في فيينا في نوفمبر المقبل، بهذا الشأن.
وأوضح أن تراجع منظمة أوبك عن قرار إعطاء الإعفاء المطلق لنيجيريا وليبيا من اتفاق خفض الإنتاج سيكون مفيدا في جهود "أوبك" لتقييد المعروض النفطي العالمي، دعما للأسعار ولتسريع تحقيق الاستقرار في السوق، مشيرا إلى وجود أنباء عن فرض قيود على إنتاج البلدين أو سقف إنتاجي وهو أمر ضروري لتحقيق التناغم والتوافق بين جهود كل الدول الأعضاء في منظمة أوبك.
وقال إن تواتر أنباء عن احتمال إجراء خفض أعمق من المستوى الحالي وهو 1.8 مليون برميل يوميا، يؤكد إصرار "أوبك" وحلفائها على الوصول إلى السوق المتوازنة وتعديل المستوى الحالي للوصول إلى اتفاق أكثر كفاءة وتأثيرا.
من جانبه، ذكر لـ"الاقتصادية"، المهندس بيرت ويكرينك مدير أنظمة التشغيل في شركة "كيوا" للغاز في هولندا، أن اجتماع اللجنة الفنية والتقنية التي بدأت السبت قبل الاجتماع الوزاري بيومين جاءت إيجابية للغاية بحسب تأكيدات منظمة أوبك وكشفت عن استمرار وجود مستوى جيد من المطابقة للاتفاق.
ولفت إلى أن تقارير اللجنة الفنية بحسب المعلومات الواردة من بطرسبورج تعزز فرص تعديل شروط اتفاقية خفض الإنتاج وهو أمر بات حتميا في ضوء تباطؤ تأثيرات الاتفاق على مدار الشهور الماضية وحاجة السوق إلى مستوى أفضل للأسعار من خلال تسريع علاج الفجوة بين العرض والطلب والسيطرة على استمرار وجود فائض في مستوى المخزونات النفطية رغم بدء عملية التقلص التدريجي.
وبين أن حدوث زيادات في إنتاج منظمة أوبك لا يتواءم مع المرحلة الحالية التي تقود فيها "أوبك" جهود تخفيض الإنتاج، ولذا من المهم علاج هذا التناقض بشكل سريع حتى لا يحبط السوق وتتراجع نسبة الالتزام بخفض الإنتاج من بعض الدول الأعضاء وهو ما حدث بالفعل أخيرا، عندما أعلنت الإكوادور زيادة إنتاجها فيما يتردد أنباء عن زيادات واسعة في إنتاج العراق قبل نهاية العام الجاري.
من ناحيته، شدد رالف فالتمان المحلل بشركة "اكسبرو" للخدمات النفطية على ضرورة ألا ينفرط

عقد التعاون بين المنتجين، سواء في "أوبك" أو خارجها وأن تتواصل جهود استعادة التوازن والدفاع عنها بكل الطرق الممكنة، لأن البديل سيكون كارثيا على السوق، حيث سيعاود الجميع الإنتاج بأقصى طاقاتهم ويشتعل الصراع على الحصص السوقية، ما يقود إلى تهاوٍ واسع في مستوى الأسعار.
وأضاف لـ"الاقتصادية"، أنه بحسب تأكيدات الكويت التي تتولى رئاسة لجنة مراقبة اتفاق خفض الإنتاج، فإن أهم بنود اجتماع بطرسبورج هو مستقبل اتفاق خفض الإنتاج والخطوات التي يمكن اتخاذها لضمان نجاحه وتأثيره الإيجابي في السوق إلى جانب دراسة مقترحات الدول الأعضاء والتعرف على تقييمهم لوضع السوق وهو ما يعني– بحسب تقديره– مرونة السياسات في اللجنة ورغبتها في إجراء التعديلات المؤثرة والبعد عن الجمود أو تبني وجهة نظر أحادية.
وقال إنه يوافق على رؤية منظمة أوبك للسوق خلال النصف الثاني من العام الجاري، حيث من المرجح أن تتسارع عملية استعادة التوازن في ضوء النمو القوى المتوقع للطلب وتوقعات تباطؤ الإنتاج الأمريكي وترجيح فرض قيود على إنتاج ليبيا ونيجيريا إلى جانب تسارع عملية تقلص المخزونات.
وفيما يخص الأسعار في ختام الأسبوع الماضي، هبطت أسعار النفط بنحو 2.5 في المائة في تسوية تعاملات الجمعة الماضي، بعد أن توقع تقرير لشركة استشارية ارتفاع إنتاج "أوبك" في تموز (يوليو) الجاري، على الرغم من تعهد المنظمة بكبح الإنتاج، ما جدد المخاوف في السوق من استمرار تخمة المعروض من الخام.
وجرت تسوية العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت على انخفاض قدره 1.24 دولار، أو ما يعادل 2.52 في المائة، إلى 48.06 دولار للبرميل، بينما انخفضت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 1.15 دولار بما يعادل 2.45 في المائة إلى 45.77 دولار للبرميل.
وسجل الخامان خسائر أسبوعية تجاوزت 1.6 في المائة بعد أن قالت بترو- لوجيستكس التي ترصد توقعات معروض أوبك إن إنتاج المنظمة من الخام سيزيد 145 ألف برميل يوميا هذا الشهر ليتجاوز الإجمالي 33 مليون برميل يوميا.
وأضافت أن زيادة المعروض من السعودية والإمارات ونيجيريا ستقود زيادات الشهر الحالي.
وكانت "أوبك" وبعض الدول غير الأعضاء مثل روسيا قد اتفقت على خفض الإنتاج 1.8 مليون برميل يوميا بين كانون الثاني (يناير) من العام الحالي ونهاية آذار (مارس) 2018.
وقالت بيكر هيوز لخدمات الطاقة الجمعة الماضية، إن الشركات الأمريكية خفضت عدد منصات الحفر النفطية بواقع حفارة واحدة في الأسبوع المنتهي في 21 تموز (يوليو) .
بيد أن محللين أشاروا إلى أن الانخفاض هو على الأرجح وقفة قصيرة في تعافي أنشطة الحفر، الذي من المتوقع أن يستمر حتى عام 2019 على الأقل.
مقابل ذلك، كشف التقرير الأسبوعي لإدارة معلومات الطاقة لمخزونات النفط الخام، الذي أوضح تقلص العجز لنحو 4.7 مليون برميل خلال الأسبوع المنقضي الجمعة الماضية مقابل نحو 7.6 مليون برميل في الأسبوع السابق، بخلاف التوقعات التي أشارت إلى تقلص العجز لنحو 3.6 مليون برميل، ليحدث تراجع المخزونات إلى نحو 490.6 مليون برميل وبقائها ضمن النطاق العلوي للمدى المتوسط لمثل هذا الوقت من العام.
وفي نفس السياق، فقد صرح رئيس قسم سوق النفط العالمية بوكالة الطاقة الدولية نايل أتكنسون أيضا الأربعاء الماضي، بأنه من المتوقع أن يتراجع المعروض النفطي العالمي خلال النصف الثاني من العام الجاري، الأمر الذي قد يدعم تباعا الأسعار، إلا أنه أكد أن ارتفاعات الأسعار ستظل محدودة نتيجة لارتفاع معدلات إنتاج النفط الصخري الأمريكي خلال الفترة المقبلة.

وزير الطاقة : لا مناقشة لتعميق خفض الإنتاج في اجتماع أوبك والمستقلين
قال وزير الطاقة خالد الفالح إنه لن تجري مناقشة تعميق تخفيضات إنتاج النفط خلال اجتماع يعقده وزراء من دول أوبك ومنتجين غير أعضاء في المنظمة اليوم. وأبلغ الفالح الصحفيين أن وزراء الكويت وفنزويلا والجزائر والسعودية وروسيا وسلطنة عمان سيناقشون وضع قيود على إنتاج نيجيريا وليبيا.

الغاز الطبيعي المضغوط بديل ممكن للديزل في وقود السيارات
قال الرئيس التنفيذي لشركة سيات الإسبانية لصناعة السيارات التي أصبحت فرعا لشركة فولكسفاجن الألمانية إن الشركة ترى الغاز الطبيعي المضغوط وقودا بديلا للديزل.
ونُقل عن لوكا دي ميو قوله في جزء من تقرير من المقرر نشره بالكامل في عدد صحيفة "أتوموبيل فوتش" الألمانية الأسبوعية الذي يصدر اليوم، قوله إن شركة سيات تراهن على الغاز الطبيعي المضغوط من أجل تعويض تراجع مبيعات السيارات التي تعمل بالديزل، وفقا لـ"رويترز."
وأضاف "علينا أن نقدم للزبائن حلا معقولا. المناقشات بشأن الديزل مستمرة ومن ثم نحتاج إلى بدائل أخرى."
وذكر دي ميو أنه على الرغم من أن سيات التي اشترتها فولكسفاجن في 1986 أقل اعتمادا على الديزل من شركات صناعة السيارات الفخمة فإن عليها مع ذلك الالتزام بآليات السوق بعناية فائقة.
وهبطت أسعار أسهم شركات السيارات يوم الجمعة الماضية، بعد تقرير نشرته مجلة دير شبيجل يقول إن شركات فولكسفاجن وبي.إم.دبليو وأودي وبورشه ربما تواطأت لتثبت أسعار أنظمة معالجة انبعاثات الديزل.
ونقل تقرير دير شبيجل عن رسالة لسلطات مكافحة التكتلات الاحتكارية إن هذا السلوك الشبيه بسلوك التكتلات الاحتكارية ربما استخدم أيضا فيما يتعلق بتطوير السيارات والمكابح ومحركات البنزين والديزل.
ولم تعلق الشركات على التفاصيل ولم تشر إلى التقرير إلا بوصفه تكهنات في حين قال وزير النقل الألماني ألكسندر دوبرينت إن الأمر متروك الآن لسلطات مكافحة الاحتكار لدراسة هذه المزاعم.
يشار إلى أن شركة السيارات الفخمة الألمانية "أودي" تعتزم سحب 850 ألف سيارة من الأسواق لتغيير أجهزة اختبار التلوث، فيما تواصل شركات تصنيع السيارات في البلاد دفع ثمن باهظ جراء فضيحة انبعاثات الديزل التي طالت أجزاء من الصناعة.
وقالت "أودي" التابعة لمجموعة فولكسفاجن، الجمعة الماضية، إن عملية التغيير هذه "ستحسن معدلات الانبعاثات" بخفضها في مراكز المدن، وفقا لـ"الألمانية."
وتأتي خطوة "أودي" عقب اتساع فضيحة الانبعاثات التي ظهرت في أيلول (سبتمبر) 2015 عندما اعترفت فولكسفاجن بالغش في اختبارات التلوث في أكثر من 11 مليون سيارة تعمل بالديزل بيعت في مختلف أنحاء العالم.
وتأتي هذه الأنباء بعد أيام من إعلان شركة دايملر المنافسة، ومقرها شتوتجارت، أنها ستسحب أكثر من ثلاثة ملايين من سياراتها الفخمة مرسيدس بينز في أوروبا لتحسين أداء انبعاثات الديزل.
وقالت "أودي" إن سحبها السيارات سيحسن أداء الانبعاثات للسيارات المتضررة المزودة بمحركات ديزل 6 و 8 سلندر التي تفي بمعايير الانبعاثات يورو 5 ويورو 6.
ويتوافر هذا التعديل لعربات"أودي" ذات المحركات المتضررة في أي مكان باستثناء الولايات المتحدة وكندا.
ودعت حكومة المستشارة الألمانية أنجيلا قبل أيام قليلة كبرى شركات السيارات في البلاد - وكذلك القادة السياسيين الرئيسين - إلى قمة الشهر المقبل لمناقشة تدابير خفض انبعاثات الديزل.
وسيشمل منتدى الديزل الوطني رؤساء فولكسفاجن وأودي وبورش و"بي إم دبليو" ودايملر

وعمليات فورد في ألمانيا وأوبل.
وأفاد تقرير لمجلة "دير شبيجل" الإخبارية الألمانية الجمعة الماضية، بأن شركات إنتاج السيارات في ألمانيا تواجه شبهات قوية بارتكابها ممارسات تنتهك قوانين المنافسة.
وجاء في التقرير أن شركات فولكس فاجن، وأودي، وبورشه، وبي إم دبليو، ودايملر تناقش فيما بينها وداخل دوائر عمل سرية مسائل تقنية وأخرى تتعلق بالتكاليف والموردين لمكونات السيارات.
واعتمدت المجلة في إعداد تقريرها وفقا لما ذكرته على ملخص قدمته فولكسفاجن لسلطات حماية المنافسة في ألمانيا.
وأشارت المجلة إلى أن شركة دايملر هي الأخرى أودعت ما يمكن أن يسمى "بلاغا عن الذات" لدى سلطات حماية المنافسة.
وقال التقرير إن شركات فولكس فاجن ودايملر وبي إم دبليو لم ترغب في التعليق على التقرير، حيث ذكرت دايملر وبي إم دبليو أنها مجرد "تكهنات". وتراجعت قيمة أسهم تلك الشركات بعد صدور التقرير تراجعا واضحا.
وكان باحثون في الاقتصاد وقطاع صناعة السيارات في ألمانيا قد حذروا من حظر السيارات الجديدة ذات المحرك الاحتراقي قائلين إن هذا الحظر سيكون الطريق الخاطئ لتحقيق حماية المناخ بالشكل الأنسب قدر الإمكان وذلك حسبما أوضح رئيس معهد إيفو لأبحاث الاقتصاد، في برلين.
وأوضح باحثو معهد إيفو في دراستهم أن نحو 620 ألف وظيفة في قطاع الصناعة في ألمانيا تعتمد بشكل مباشر أو غير مباشر على صناعة سيارات البنزين والديزل.
وأجريت الدراسة بتكليف من الاتحاد الألماني للشركات المصنعة للسيارات.
كما أكد معدو الدراسة أن 13 في المائة، من إجمالي الناتج الصناعي، أي نحو 48 مليار يورو سنويا، سيتعرض للخطر في حالة حظر هذه السيارات.
يشار إلى أن هناك نقاشا في عديد من الدول الأوروبية بشأن حظر ترخيص سيارات بنزين أو ديزل جديدة.
وفي ألمانيا يطالب حزب الخضر بعدم السماح بترخيص هذه السيارات اعتبارا من عام 2030 والسماح فقط بالسيارات التي ليس لها عوادم.
وقال ماتيسا فيسمان، رئيس الاتحاد الألماني لشركات السيارات: "تسمية مثل هذه المواعيد أمر ليس مجديا اقتصاديا وليس ذكيا من الناحية الاستراتيجية."
غير أن رئيس حزب الخضر الألماني جيم أوزدمير رأى أن اعتماد هذا العدد من الوظائف على المحركات الاحتراقية سبب يدعو لدق نواقيس الخطر، وقال إن عهد المحرك الاحتراقي قد ولى على مستوى العالم.
وأضاف أوزديمير أن السؤال ليس عما إذا كانت السيارة عديمة العوادم هي التي ستصبح الأكثر انتشارا، بل عمن سيستمر في صناعتها.

روسيا أكبر مورد للنفط الخام إلى الصين في يونيو

أظهرت بيانات من الجمارك الصينية اليوم الاثنين أن روسيا شحنت 5.22 مليون طن من النفط الخام، بما يعادل 1.27 مليون برميل يوميا، إلى الصين في يونيو حزيران بزيادة 27 بالمئة على أساس سنوي. وبهذا تظل روسيا أكبر مورد للنفط الخام إلى الصين للشهر الرابع على التوالي وفقا للأرقام. وزادت شحنات يونيو حزيران من ثاني أكبر مورد أنجولا 10.6 بالمئة عنها قبل سنة لتصل إلى مليون برميل يوميا في حين انخفضت صادرات الخام السعودية إلى الصين 15.8 بالمئة إلى 936 ألفا و607 براميل يوميا. ونما حجم الشحنات القادمة من العراق 47 بالمئة مقارنة به قبل عام إلى 834 ألفا و788 برميلا يوميا في حين قفزت الإمدادات من البرازيل 118 بالمئة إلى 689 ألفا و969 برميلا يوميا.

- **صحيفة الاقتصادية – الاحد 23.07.2017**

- رئيس شركة "إيني" النفطية: الأسواق تحتاج قواعد تنظيمية في مواجهة المضاربين
- أوبك تدرس قيودا مشروطة على إنتاج نفط نيجيريا وليبيا
- الكويت فقدت 3 مليارات دولار من اتفاق «أوبيك»

التفاصيل:

رئيس شركة "إيني" النفطية: الأسواق تحتاج قواعد تنظيمية في مواجهة المضاربين

قال كلاوديو ديسكالزي الرئيس التنفيذي لإيني الإيطالية للطاقة إن أسواق الطاقة تحتاج قواعد تنظيمية لتقليص مضاربات مالية واسعة النطاق تتسبب في اضطراب أسعار النفط.

وقال ديسكالزي لصحيفة "ال سول 24 أور" إن منظمة أوبك ليستا في موقف يتيح لهما دفع الأسعار للصعود من خلال خفض الإنتاج، مضيفا أن التوترات الجيوسياسية ونمو إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة والمضاربات المكثفة في العقود الآجلة للخام تضر القطاع.

ونقلت الصحيفة عن ديسكالزي قوله "أصبحت المضاربات المالية قوية بدرجة أنها حولت هؤلاء الذين لديهم استراتيجيات طويلة الأجل إلى مستثمرين على الأمد القصير.

"ربما يجب علينا في قطاع النفط أن نتبنى نوعا من القواعد التنظيمية ووسائل ضبط السوق مثل تلك التي فرضناها على البنوك. البنوك لديها رقابة مركزية، بينما كانت أوبك في الماضي هي المنظم للقطاع، لكنها لم تعد تقوم بالدور التي كانت تلعبه من قبل".

وتابع ان المضاربين من صناديق التحوط أصبحوا لا يعتقدون أن أوبك في موقف يمكنها من إجراء تخفيضات كبيرة في الإنتاج.

ومن المنتظر أن يجتمع ست وزراء من منظمة أوبك وخارجها غدا الاثنين في سان بطرسبرج بروسيا لمناقشة آفاق السوق ومراجعة الاتفاقية العالمية لخفض إمدادات الخام التي أقرت هذا العام.

وردا على سؤال حول ما إذا كان يعتقد أنهم ربما يقررون مزيدا من الخفض في الإنتاج، قال ديسكالزي "لست متفائلا."

أوبك تدرس قيودا مشروطة على إنتاج نفط نيجيريا وليبيا

قالت مصادر مطلعة إن لجنة المراقبة الوزارية المشتركة بين أوبك والمنتجين غير الأعضاء قد توصي بفرض سقف مشروط على إنتاج النفط النيجيري والليبي غدا الاثنين. وأوضحت المصادر أن نيجيريا مستعدة لفرض سقف إذا استطاعت المحافظة على الإنتاج مستقرا عند 1.8 مليون برميل يوميا لمدة 90 يوما. وقال مصدر إن من المعتقد أن ليبيا لا تستطيع المحافظة على الإنتاج عند مستوياته الحالية التي تدور بين مليون و1.1 مليون برميل يوميا. وأضاف أن اللجنة الوزارية المشتركة قد تبحث تعميق التخفيضات يوم الاثنين لكن هناك حاجة لمزيد من الدراسات.

الكويت فقدت 3 مليارات دولار من اتفاق «أوبيك»

كشف مصدر نفطي مسؤول ان الكويت فقدت 300 الف برميل يوميا من طاقتها التصديرية للنفط الخام وذلك منذ تقليص الانتاج إلى نحو 2.7 مليون برميل يوميا، لتصل إلى المستوى المستهدف لإنتاجها في إطار اتفاق منظمة «أوبيك» على خفض الإمدادات النفطية الذي بدأ العمل فيه من يناير الماضي بحسب الأنباء الكويتية. وذكر المصدر أن محفظة الكويت التصديرية من النفط الخام

كانت في حدود 2.3 مليون برميل يوميا قبل 2017 وتم تخفيضها الى مليوني برميل اعتبارا من يناير الفائت، مشيرا الى ان الكويت خاطبت العديد من العملاء النفطيين لاحداث توازن في العقود ومواعيد تسلم الشحنات للحيلولة دون فقدان اي عقود طويلة الامد قد تؤثر على الحصص التسويقية.وذكر ان انتاج الكويت الكلي انخفض من مستوى 3.2 ملايين برميل الى 2.7 مليون برميل، مشيرا الى ان تكرير النفط الخام انخفض الى 700 الف برميل يوميا.ووفقا لحسبة اجرتها «الأنباء»، فان الكويت فقدت طاقة تصديرية خلال 7 أشهر بحوالي 63 مليون برميل ووفقا لمتوسط سعر النفط الكويتي خلال تلك الفترة والمحدد عند 49 دولارا للبرميل فإن الكويت خسرت نحو 3 مليارات دولار مقابل الالتزام بخفض الانتاج. مع الاخذ بعين الاعتبار انه لولا اتفاق تخفيض الانتاج لانهارات الأسعار إلى مستويات متدنية عن الاسعار الحالية والتي حددها وزير النفط الكويتي م.عصام المرزوق بـ 25 دولارا للبرميل، ومع الهبوط الكبير الذي أصاب أسعار النفط في 2016 وصل سعر برميل الخام الكويتي إلى نحو 19 دولارا، في حين يدور حاليا حول 45 دولارا.وبموجب الاتفاق الذي جرى التوصل إليه في فيينا نهاية العام الماضي لخفض إنتاج المنظمة بواقع 1.8 مليون برميل يوميا، تعهدت الكويت بتقليص إنتاجها بمقدار 131 ألف برميل يوميا، ويسري الاتفاق حتى مارس 2018.لكن قد تحقق الكويت نصرا في ميزانيتها الحالية 2017 /2018 في زيادة الايرادات مقارنة بالعام الماضي، ومن المرجح أن تدفع امكانية زيادة الايرادات أوبيك الى التمسك بتخفيضات الانتاج بل وزيادتها.وواصلت أسعار النفط اتجاهها النزولي عقب الخسائر التي سجلتها خلال شهر يوليو الجاري متأثرة بدلائل واسعة على استمرار تخمة معروض الوقود رغم جهود «أوبيك» الرامية إلى تقليص الفجوة بين العرض والطلب في السوق، وتجاهلت أسعار النفط التوترات الجيوسياسية المتزايدة في الشرق الأوسط حيث تبدد أي قلق حقيقي بشأن الإمدادات بفعل الفائض المستمر منذ 5 سنوات.

- **دار الخليج الاقتصادى – الاثنين 24.07.2017**
  - » دانة غاز» تبحث هيكلة الصكوك
  - وسط ظروف استثنائية بعد زيادة إنتاج الخام الأمريكي - رهانات توازن الأسواق العالمية في اجتماع «أوبك» اليوم

التفاصيل:

»دانة غاز» تبحث هيكلة الصكوك

أعلنت شركة «دانة غاز» أن مجلس إدارتها سيناقش تقريراً عن إعادة هيكلة الصكوك ونشاطات التمويل وذلك خلال اجتماعه الذي سينعقد 26 يوليو.

وأكدت أن مجلس إدارتها سيناقش موقف سداد مستحقات الشركة في مصر وإقليم كردستان العراق وكذا تقرير سير دعاوى التحكيم المقامة من قبل الشركة.

وسط ظروف استثنائية بعد زيادة إنتاج الخام الأمريكي - رهانات توازن الأسواق العالمية في اجتماع «أوبك» اليوم

تترقب أسواق العالم الاجتماع الذي تعقده اليوم الإثنين، مجموعة الدول المصدرة للنفط من منظمة أوبك وخارجها، والذي سيحدد مسار الأسعار خلال الفترة المقبلة بعد أن تراجعت بنسبة 12% منذ بداية العام 2017.

تتصدر السعودية وروسيا قائمة اهتمام المراقبين باعتبارهما الدولتان الأكثر نفوذا وتأثيرا على معادلات الأسواق نظرا لحجم صادرات كل منهما. وسوف تترك أية إشارة تصدر عن إحدى الدولتين بعدم التزامها بخفض الإنتاج آثارا كارثية على الأسعار في التوقيت الراهن.

معروف أن اجتماع اليوم روتيني للجنة المتابعة الوزارية التي تضم كلاً من الجزائر والكويت وفنزويلا إضافة إلى دولتين من خارج أوبك هما سلطنة عمان وروسيا، التي تم تشكيلها العام الماضي.

ويرجح المراقبون أن تعلن الدول ذات الوزن الثقيل التزامها بحصص الإنتاج المتفق عليها لأنه في حال عدم تأكيد ذلك ستعتبر الاتفاقية مهددة وبالتالي تنعكس على الأسعار سلبا.

وتتولى اللجنة الوزارية متابعة تطبيق الاتفاق الذي بدأ في الأول من يناير/ كانون الثاني بين 13 دولة عضواً في أوبك و11 دولة من خارجها لخفض 1.8 مليون برميل يوميا في إطار الجهود الرامية إلى تثبيت أسعار الخام عالميا عند حدود المعدل الوسطي لخمس سنوات ماضية.

وبحسب تقرير «ماركت ووتش»، من المتوقع أن تقدم اللجنة توصيات لا أن تتخذ قرارات، خاصة وأن الدول الأعضاء من أوبك ليسوا حضورا كلهم، وهذا يعني أن الاجتماع يمكن أن يؤثر جانبيا في مسار الأسعار لكنه لن يحدث تغييرا مهما.

إلا أن الاجتماع يتزامن مع ظروف استثنائية تشهدها الأسواق العالمية بعد زيادة إنتاج الولايات المتحدة من الخام وزيادة إنتاج كل من ليبيا ونيجيريا العضوين في أوبك، والمعفاتين من قيود الإنتاج، إضافة إلى إعلان الإكوادور عدم التزامها بسقف الإنتاج.

محاولات فاشلة

عندما اجتمع كبار المنتجين قبل شهرين اتخذوا خطوة تهدف إلى دعم الأسعار تمثلت في تمديد اتفاق خفض الإنتاج حتى مارس/آذار المقبل بدلاً من يونيو/حزيران 2017. وأعلنت لجنة المتابعة قبل شهر عن أن التزام الدول الموقعة على الاتفاق بخفض الإنتاج بلغ في مايو/ أيار 106% ووصفت الالتزام بخفض طوعي للإنتاج بأنه شديد جدا.

لكن الالتزام بخفض الإنتاج خلال الأشهر الأخيرة تراجع نسبيا دون أن يترك آثارا على مسيرة الأسعار عالميا التي تأثرت بعدد من العوامل الأكثر قوة. ولذلك فشلت محاولات المنظمة في دعم الأسعار حيث تراجع سعر خام برنت وخام غرب تكساس بنسبة 12% في آخر يوم تداول وهو يوم الجمعة الماضي، قياسا على ما كان عليه يوم بدء تطبيق الاتفاق في الأول من يناير.

وقد برهنت الدول المنتجة على رغبة قوية بالالتزام بالاتفاق. وبعد تراجع الأسعار اهتزت نسب الالتزام به وارتفع المعروض في الأسواق العالمية الشهر الماضي. فقد بلغت الزيادة اليومية في إنتاج العالم 720 ألف برميل يوميا ليصل إلى 97.46 مليون برميل في يونيو/ حزيران بسبب زيادة إنتاج دول داخل أوبك وخارجها وزيادة إنتاج الولايات المتحدة حسب تقرير وكالة الطاقة الدولية الذي صدر مطلع يوليو/ تموز.

معركة صعبة

وتخوض أوبك معركة صعبة لتحقيق التوازن بين العرض والطلب. وليس ارتفاع إنتاج الولايات المتحدة العامل الوحيد في زيادة العرض في الأسواق العالمية بل إن مختلف مناطق العالم ومنها إفريقيا باتت تشكل وزناً في معادلة العرض والطلب حتى إن وزير النفط الكويتي قال إنه قد يطلب من بعض الدول الإفريقية وضع سقف لإنتاجها. وهناك شائعات عن أن السعودية تدرس خفض إنتاجها مليون برميل يوميا للحد من تأثير الزيادة في إنتاج ليبيا ونيجيريا.

ومن هنا فإن اجتماع اليوم سيركز على تأكيد التزام كل الأطراف باتفاق الخفض والقول بأن هناك

تحسناً في درجة توازن السوق العالمي. وسوف تحتاج أوبك لتطبيق الاتفاق حتى مارس 2018 وهو ما تتابعه فعاليات السوق أيضاً التي تتوقع تمديده إلى ما بعد ذلك التاريخ.